وزيرة الإعلام تفتتح سوق الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني بمشاركة 315 عملاً

900 قناة عربية تكشف مرحلة جديدة في الانتقاء وفق معايير الجودة

المنامة – بنا: افتتحت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة سميرة رجب صباح أمس سوق الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني الذي يقام على هامش انطلاق فعاليات الدورة الثالثة عشر لمهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون المقامة في مملكة البحرين، التي ينظمها جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج بالتعاون مع هيئة شؤون الإعلام، وذلك بفندق الخليج، وبحضور رؤساء وفود الدول الأعضاء في جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، التي تشارك في السوق، بالإضافة إلى شركات الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني الخليجية والعربية.

ورحّبت الوزيرة بالمسؤولين والمشاركين والحضور الكرام في حفل الافتتاح، منوهة بالأهمية التي يحظى بها هذا المهرجان والنجاحات التي حققها من خلال دوراته السابقة، مؤكدة أن المهرجان يسعى لتوفير الدعم لكافة التلفزيونات الخليجية والعربية وتنمية الصناعة التلفزيونية.

وأشادت خلال جولة قامت بها في أجنحة سوق المهرجان بالمشاركة الكبيرة التي تقدر بنحو 315 عملاً موزّعًا على مسابقات المهرجان الثلاث الرئيسة، مؤكدة أن هذا الرقم الذي يعتبر الأعلى في تاريخ المهرجان لهو دلالة على نجاح هذا المهرجان ودوره المؤثر في التسويق الإنتاجي الإذاعي والتلفزيوني.

وأعربت رجب عن شكرها وتقديرها للقائمين على المهرجان وإبرازه بالمظهر الحضاري المشرف الذي يمثل تتويجًا لمسيرتنا التكاملية، ويعكس المستوى المتطور والفعال للتعاون بين هيئات الإذاعة والتلفزيون في الدول الأعضاء، متمنية للإعلام الخليجي المزيد من النهضة والازدهار وتبوّء المكانة المرموقة والمؤثرة على الخارطة العالمية، تفعيلاً لاستراتيجية العمل الإعلامي المشترك، وانطلاقًا من أهمية الدور المحوري للإعلام في حماية الهوية الثقافية والحضارية، وحفظ الأمن والاستقرار، ودفع التنمية المستدامة في إطار الوحدة الخليجية الشاملة.

ومن جانبه، أكد رئيس هيئة شؤون الإعلام علي الرميحي أن مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون في دورته الثالثة عشر، الذي تستضيفه البحرين يمتلك أهمية خاصة لكونه تجمعًا خليجيًا عربيًا في مرحلة مهمة من تاريخ المنطقة، معربًا عن سعادته بهذا التجمع العربي الخليجي الكبير الذي يعكس التكاتف والتكامل بين أبناء الأمة العربية.

وأوضح الرميحي في تصريح لوكالة أنباء البحرين "بنا" أن العدد الكبير للوفود العربية والخليجية المشاركة في مهرجان هذا العام يؤكد أيضًا على مدى اكتساب هذا المهرجان أهمية كبرى تجسّدت في حرص الوفود على المشاركة في كافة فعالياته، وتقديم الأعمال المختلفة خلال المسابقات الثلاثة التي ستقوم بتقييم هذه الأعمال ولأول مرة من خلال التحكيم الإلكتروني.

وأوضح أن التواجد الكبير للوفود العربية والخليجية المشاركة في المهرجان يشير إلى أهمية سوق الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني الذي يمثل تجمعًا كبيرًا لشركات الإنتاج والتوزيع الخليجية العربية، مشيرًا إلى أن هذا التواجد يؤكد اعتبار السوق العربي الخليجي للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني يعد سوقًا واعدًا يزداد عدد المشاركين فيه كل عام.

ومن جانب آخر، أكد الرميحي أن وجود 900 قناة تلفزيونية عربية تكشف عن مرحلة جديدة في الانتقاء وفق معايير الجودة، موضحًا أن هذا الكم الهائل في عدد القنوات يؤكد أهمية دور الأجهزة الإعلامية في دعم الإنتاج الجيد، مشيرًا إلى الجهد الذي تبذله إدارة جهاز تلفزيون الخليج في تقييم التجربة عقب إقامة كل مهرجان، مما يعمل على تطوير مستوى المهرجانات عام بعد عام، مؤكدًا دعم هيئة شؤون الإعلام لكافة المهرجانات العربية والخليجية التي تتسم بالجودة، التي تعمل على رفع مستوى الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني.

وبدوره، أشاد مدير عام جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، أمين عام المهرجان عبدالله أبو راس بالمشاركة الكبيرة في السوق، مؤكدًا أنه للمرة الأولى تبلغ حجم المشاركة بهذا الكم الهائل، حيث وصل عدد المشاركين في السوق الحالي إلى حوالي أكثر من 300 مشارك، مشيرًا إلى أنه من المتوقع أن يشارك ما يفوق 500 في السوق الإذاعي والتلفزيوني المقبل.

وأوضح أن سوق الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني يكتسب أهمية كبيرة من كونه يمثل تجمعًا لشركات الإنتاج والتوزيع الخليجية والعربية، إضافة إلى تواجد هيئات الإذاعة والتلفزيون الرسمية الخليجية، نظرًا لأن هذا السوق يعد أكبر سوق في مجال الإعلام في العالم العربي.

وأكد أن هذا السوق حقق في هذه الدورة تطورًا نوعيًا وكميًا لافتًا، إلى زيادة عدد أجنحة الهيئات الأعضاء بالجهاز بنسبة تجاوزت 50 %، فيما زاد عدد العارضين من شركات الإنتاج والقنوات الخاصة بنسبة 25 %، مقارنة بالدورة الماضية من المهرجان.

وأشار إلى أن السوق يوفّر فرصًا مميزة للعارضين وللزوار من المتخصصين، من خلال التواجد الفاعل وعقد الاجتماعات التي تثمر غالبًا عن اتفاقيات عمل وتعاون، كما يحرص الفنانون المشاركون في المهرجان على زيارة السوق واستقبال الزوار في أجنحة الجهات الرسمية والخاصة التي يرتبطون معها بعقود لإنتاج أعمال فنية جديدة.

ويحظى السوق باهتمام ضخم من قبل العاملين في هذا المجال، الذين يحرصون على التواجد من خلال أجنحة تعرض أحدث إنتاجهم البرامجي، إضافة إلى حرص البعض على التواجد بشكل شخصي لمتابعة أنشطة السوق.

الشورى بين الفكر والممارسة "البحرين أنموذجاً"... عبدالسلام:

الميثاق أعاد الحياة النيابية بثوب جديد

أقامت جامعة العلوم التطبيقية أمس الثلاثاء ندوة حوارية مع طلبة قسم العلوم السياسية بقاعة عبدالله ناس، وذلك بحضور نائب رئيس الجامعة سعد زناد، وعدد من العمداء وأعضاء الهيئة التدريسية، وعضو مجلس الشورى عبدالرحمن عبدالسلام، ومن تقديم الكاتبة الصحافية بثينة خليفة قاسم، تحت عنوان "الشورى بين الفكر والممارسة، مملكة البحرين أنموذجاً".

وتأتي هذه الندوة من منطلق تطوير جامعة العلوم التطبيقية لأساليبها التعليمية المبتكرة، تماشياً مع جودة مخرجات التعليم، حيث ربط النظرية بالتطبيق من جهة، وتعزيز قيم التعلم التفاعلي من جهة أخرى، فضلاً عما أتاحه المشروع الإصلاحي لعاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة من هامش كبير في حرية الرأي والتعبير.

وفي مستهل الندوة، أشارت بثينة قاسم إلى أن مجلس الشورى في مملكة البحرين يشكل أنموذجاً رائداً في التشريع والاستشارة بآراء أعضائه الأربعين ذوي الخبرة والاختصاص كل في مجاله، فهو أشبه برمانة الميزان، من خلال إحداثه توازناً في تركيبة المجلس الوطني لمملكة البحرين، وتمثيله للأقليات، مشيدة بدور المرأة فيه، حيث تشكّل 10 % من العدد الكلي لمجموعه.

وبدوره، لفت رئيس قسم العلوم السياسية بهاء الدين مكاوي إلى أن موضوع الشورى من أهم الموضوعات المطروحة حالياً على الساحة السياسية، باعتبارها مدخلاً للديمقراطية الحديثة، منوهاً بأن مواثيق الأمم المتحدة كافة مستقاة من روح الشريعة الإسلامية، مشيداً بالأساس الدستوري والتشريعي لنظام الشورى في مملكة البحرين ونشأته وتطوره.

إلى ذلك استعرض عبدالرحمن عبدالسلام أربعة محاور ذات صلة في الندوة الحوارية، ابتدأها بنشأة وتطور نظام الشورى في مملكة البحرين، الأساس الدستوري والتشريعي لنظام الشورى في مملكة البحرين، التأكيد على مبادئ الشريعة الإسلامية في نظام الشورى، وأخيراً الشورى مدخلاً للديمقراطيات الحديثة، مؤكداً أن مملكة البحرين هي جزء من الأمة العربية والإسلامية، والأمة العربية والإسلامية لها قيمها وعاداتها وتشريعها وتقاليدها، ومملكة البحرين لم تخرج عن هذه القيم والعادات والتشريع والتقاليد في سيرتها السياسية والاجتماعية فهي مستوحاة من أمتها، مضيفاً أن العرب قبل الإسلام كانوا يعدون الشورى من مبادئهم، فشيخ القبيلة ما كان ليتخذ قرارا يمس القبيلة دون مشورة أعيانها.

وأوضح أن أول دستور للبحرين صدر في 6 ديسمبر 1973 وأشير في مقدمته إلى مستقبل الحكم الدستوري القائم على الشورى والعدل والحافل بالمشاركة في مسؤوليات الحكم والإدارة، ولكن مع الأسف الشديد لم يكتب للتجربة النجاح والاستمرار، فقد فشلت التجربة وتم حل المجلس في أغسطس 1975، وكان السبب هي المناكفات الدائمة بين أعضاء المجلس والحكومة، خصوصا فيما يتعلق بقانون العقوبات وما اشتمل عليه من مواد تتعلق بأمن الدولة، فتعطلت الحياة النيابية منذ ذلك التاريخ، إلى أن اعتلى عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة سدة الحكم، وبعد سنتين من توليه الحكم طرح مبادرته الإصلاحية السياسية والإدارية، فتمثل الصلح السياسي في الميثاق الذي تم التصويت عليه من قبل الشعب حيث حاز على 98.4 %، ثم بناء على الميثاق أصدر جلالة الملك الدستور الذي على إثره أعيدت الحياة النيابية إلى البلد ولكن بثوبها الجديد المتمثل في سلطة تشريعية مكونة من مجلسين مجلس منتخب انتخابا حرا مباشرا ومجلس معين، يشتركان كلاهما في التشريع، ويختص المجلس النيابي بالرقابة على أعمال الحكومة دون المجلس المعين، وقد كان ذلك كله خلال عامي 2001 و2002 وفي أكتوبر 2002 تم إجراء انتخابات المجلس النيابي، وفي نهاية نوفمبر تم تعيين أعضاء مجلس الشورى، وفي ديسمبر من العام نفسه تم افتتاح المجلس الوطني المشكل من مجلسين للفصل التشريعي الأول، الذي انتهى في نوفمبر من العام 2006 وبدأ الفصل التشريعي الثاني في ديسمبر 2006 وانتهى في نوفمبر 2010، وبدأ الفصل التشريع الثالث الذي سينتهي في نوفمبر 2014.

وحول أهم معالم الدستور المعدل، قال عبدالسلام إن السلطة التشريعية باتت مشكلة من مجلسين مجلس منتخب انتخاباً حراً مباشراً، ومجلساً معيناً، وفي يوليو 2002 أصدر جلالة الملك مرسوماً بقانون رقم 14 لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، الذي على أساسه تم إجراء الانتخاب للمجلس النيابي في شهر أكتوبر من عام 2002، وفي شهر نوفمبر تم تعيين أعضاء مجلس الشورى، وفي منتصف ديسمبر 2002 تم افتتاح الفصل التشريعي الأول للمجلس الوطني المكون من مجلسين، وبهذا تكون مملكة البحرين قد خطت خطوات متقدمة في نظامها السياسي والدستوري والقانوني وأكملت بناء السلطات بإنشاء السلطة التشريعية المستمدة من الشعب إلى جانب السلطتين التنفيذية والقضائية.

وفي الختام، قدم نائب الرئيس سعد زناد هدية تذكارية لمحاضر ومقدم الندوة.

"الرافد" و"الفراشة" يدشنان برنامجا ثقافيا غدا

يستعد كل من الرافد ميديا ودار الفراشة للنشر والتوزيع في الكويت لتدشين برنامج ثقافي حافل يتضمن توقيع إصدارات لعدد من الشعراء الخليجيين وجلستين حواريتين بجناح الرافد ميديا خلال معرض البحرين الدولي السادس عشر للكتاب الذي سيفتتح يوم غد الخميس بمركز البحرين الدولي للمعارض بمشاركة أكثر من 300 دار نشر ومؤسّسة ثقافيّة فكريّة محلّيّة وعربيّة وعالميّة.

وقال مدير عام دار الفراشة للنشر والتوزيع فهد الهندال إن برنامج تدشين الإصدرات يأتي ضمن تعاون إستراتيجي بين الرافد ميديا والجرافيكس في البحرين ودار الفراشة للنشر والتوزيع في الكويت بتبني تصميم وطباعة مؤلفات لعدد من الكتاب والشعراء بدولة الكويت والبحرين.

وأضاف الهندال أن مشروع التعاون الإستراتيجي بين الرافد والفراشة سيركز في المرحلة المقبلة على الكتاب الخليجي بهدف إثراء حركة النشر والتوزيع بدول مجلس التعاون الخليجي لما تلعبه من دور حيوي في المشهد الثقافي وتعزيز التواصل بين مثقفي وقراء دول الخليج.

• فهد الهندال

وذكر الهندال أن برنامج تدشين الإصدرارت سيبدأ يوم الخميس مساء بجناح الرافد ميديا ودار الفراشة بحفل توقيع كتابي الشاعرة الكويتية بشاير الشيباني "كونشرتو غياب" و"حديث الغيم"، يليه مساء الجمعة حفل توقيع كتابي الشاعرة الكويتية حنان القطان "خربشات" و"سمفونيات". وأوضح فهد الهندال أنه من المتوقع أن يتم تدشين إصدارات خليجية أخرى خلال أيام المعرض بينهم دواوين لشعراء بحرينيين، مشيرا إلى أن جناح جناح الرافد ميديا سيستضيف فعاليتين خلال أيام المعرض، الأولى جلسه حوارية لمشروع "كتابي" لمجموعة من شباب جمعية حوار وأخرى حول "خطوات النشر... المهنية والمسؤولية".

وزير الخارجية يبحث العلاقات مع نظيره العراقي

الكويت – بنا: اجتمع وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، مع وزير خارجية جمهورية العراق الشقيقة هوشيار زيباري، وذلك على هامش القمة العربية المنعقدة في دولة الكويت الشقيقة.

وخلال الاجتماع، أعرب وزير الخارجية عن اهتمام مملكة البحرين بتطوير العلاقات البحرينية العراقية التاريخية، مستعرضاً العلاقات الثنائية التي تربط بين البلدين الشقيقين، وسبل تعزيزها وتنميتها على الأصعدة كافة.

كما جرى خلال الاجتماع مناقشة البنود المدرجة على جدول أعمال القمة العربية، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك على الساحتين الإقليمية والدولية.